تباين في آراء أعضاء مجلس الأمة يضع المشروع أمام معضلة التعديل أو الرفض

الاتفاقية الأمنية تواجه «مطبات» نيابية قبل المرور

- الجيران: جيدة في مجملها وبعض النقاط تحتاج إلى مزيد من التوضيح وهذا أمر طبيعي
- أبل: تتضمن مخالفات تتعدى على الدستور الكويتي وإعادة صياغتها بشكل واضح وسليم ضرورة
- الصانع: أساندها وفق المواءمة السياسية والتكامل الأمني والاقتصادي بين دول مجلس التعاون
- عبدالصمد: مخالفة تماماً للدستور ولا يكفي تفسير وتأويل الحكومة لموادها بل لا بد من إلغاء التعارض
- الرويعي: الكويت غير ملزمة بها ويجب ألا ينظر لذلك بحساسية كما حدث مع العملة الموحدة
- موسى: إقرارها بهذا الشكل مرفوض وعلى أعضاء «الخارجية البرلمانية» عدم الاستعجال في رفع تقرير اللجنة

مطالبات للجنة الشؤون الخارجية بمزيد من الدراسة للاتفاقية الأمنية

كتب مصطفى كامل

وسط تباين نيابي واضح ما بين موافق ورافض ومنتظر للاحداث والمجريات، تتارجح الاتفاقية الأمنية الخليجية التي ما زالت قيد الدراسة من قبل لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بين القبول والرفض أو تعديل بعض البنود لتمر فوق المطبات النيابية التي تحاول توقيفها أو على الأقل تخفيف تاثيرها على حريات المجتمع.

ويؤكد الفريق الرافض للاتفاقية أن بنودها مخالفة تماما لنصوص الدستور الكويتي وأن الهدف منها مصادرة الحريات، مستغربين من هرولة دول الخليج على الاتفاق الأمني لتحجيم المواطنين في ظل إخفاقات متعددة في الاتفاق على قضايا تخدم مصالح هذه الشعوب وعلى رأسها العملة الموحدة والسوق المشترك. بدوره يرى الفريق المؤيد للاتفاقية أن الاتفاقية في مجملها جيدة وأن ما اثير حولها يمكن تلافيه بواسطة التلاقي والحوار مع جميع المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي، فيما ينتظر فريق ثالث ما ستسفر عنه الأمور والمناقشات وما سيقوله المختصون حتى يكون رأيه بشكل كامل ويبني قراره على أسس واضحة.

وفي هذا السياق، اكد النائب د.عبد الرحمن الجيران ان الاتفاقية الامنية الخليجية اخذت حظها من النقاش والدراسة المستفيضة مشيرا إلى ان بنودها الرئيسية واضحة ومحددة غير ان بعض النقاط هنا وهناك تحتاج الى مزيد من التوضيح مؤكدا ان هذا امر طبيعي في مثل هذه الاتفاقيات التي تتعلق باقليم الخليج تحديدا

واوضح ان هناك هواجس تتعلق بهذه الاتفاقية قد يمكن ان تستخدم في غير موضعها وذكر ان بعض بنود الاتفاقية تعارض الدستور الكويتي لاسيما المتعلقة بتسليم المتهمين حيث يرى بان المتهم برئ حتى تثبت ادانته.

وشدد الجيران على ان الاتفاقية في مجملها جيدة وما اثير حولها يمكن تلافيه بواسطة التلاقي والحوار مع كافة المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي.

بدوره اكد النائب د. خليل عبد الله ابل ان كل ما يتعارض مع الدستور والقانون فهو مرفوض مشيرا الى ان الاتفاقية تحتوي علي مخالفات تتضمن التعدي علي الدستور الكويتي داعيا الي ضرورة اعادة صياغتها بشكل واضح وسليم لا سيما وانها تحتوي علي بعض البنود التي تسهل الي التعدي علي الدستور خاصة اتهام الناس دون وجود حكم قضائي واضح.

وكشف انه لا يمكن القبول باي شكل من الاشكال بتسليم الكويتيين الي اي جهة كانت لان الدستور يعارض هذا الامر.

واكد ابل انه اذا عرضت الاتفاقية الامنية علي مجلس الامة وتم اقرارها فسوف يتقدم بطلب للمحكمة الدستورية للنظر في دستورية هذا القانون متى اقر.

من جانبه قال امين سر مجلس الامة انه متى اثبت اهل الاختصاص بما لا يدع مجال للشك او لوجود شبهات دستورية واضحة تشوب الاتفاقية فسوف يكون ضدها علي اساس مخالفتها للدستور.

واضاف اذا اثبت المختصين الذين يفوقونه خبرة وجود تعارض بين بنود الاتفاقية والدستور الكويتي فسوف يكون الامر متغير تماما بالنسبة له. وذكر انه مع هذه الاتفاقية وفق المواءمة السياسية والتكامل الامني والاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي جميعها. من جهته، اكد النائب عدنان عبدالصمد ان الاتفاقية الامنية الخليجية مخالفة تماما للدستور، موضحا انه لا يكفي تفسير وتاويل الحكومة لموادها «الغاء التعارض بين الاتفاقية والدستور»، مشيرا الى ان كثير من الخبراء الدستوريين يوكدون راينا بوجود التعارض الدستوري وافاد: في القريب العاجل سنقدم راينا انا وخليل عبدالله بالتفصيل والملاحظات على الاتفاقية، و«سنقول شلي صار وكشف ما كان من ان الحكومة الكويتية هي الوحيدة التي رفضتها حين اول اقرار لها في مجلس التعاون، ثم ما الذي حصل لتوافق عليها الان».

وشدد عبدالصمد بقوله: اقرارها يعطي فرصة لمن يريد الاساءة للمجلس، كون هذا المجلس اقر اتفاقية مضرة بالحريات وتتعارض مع الدستور الكويتي، وهذا محسوم ولا يمكن اقرارها بهذا الشكل والصيغة الحالية.

وعول عبدالصمد على رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية بقوله: نعول على الاخ علي الراشد بان يكون حذرا جدا في اقرار الاتفاقية المتعارضة مع الدستور، رغم ما يثيره البعض من انها من متطلبات مصلحة الامن الوطني وانها لا تعارض الدستور، مبينا ان المختصين يوكدون تعارضها مع الدستور «فلا تكون نحن سببا بذلك».

وبشان سؤال حول احتمالية التفكير باللجوء الى المحكمة الدستورية في حال اقرارها ، قال عبدالصمد «لن نستبق الاحداث ونامل الا يقرها المجلس حين مناقشتها في القاعة واتضاح ملاحظات النواب عليها».

من جانبه، اوضح النائب عودة الرويعي ان الكويت غير ملزمة بالاتفاقية الامنية الخليجية مشددا يجب ان لا ينظر لعدم الموافقة عليها بحساسية حالها كحال العملة الموحدة التي اعلنت دول اعضاء في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي عدم انضمامها لاتفاق العملة الخليجية. وقال الرويعي في تصريح صحفي علي من يقول ان الاتفاقية محل اتفاق الدول الست وليس محل اختلاف نقول له ان الاتفاق يعني ان من ضمنه رأي البرلمانيين والمختصين حول بنودها ولا يجب الدفع والاستعجال باعتمادها دون وضوح الرؤيا للمواطن الخليجي في حفظ الحقوق والحريات ومعرفة المحاذير التي يجب أن لايقع فيها المواطنين الخليجيين. واضاف الرويعي اذا كان هناك بعض البنود المبهمة فلا يجب اهمال أن يستوضح او يحتج عليها دون أخذ هذا الرآي او الاحتجاج بعين الاعتبار مشيرا الي اننا نعرف ان مجلس التعاون الخليجي عمره اكثر من ثلاثة عقود ولكن هذة العقود الطويلة يجب ان تكون كفيلة لأرضية اكثر تفاهما واتفاقا بين اعضاء المنظومة الخليجية بدءا من شعوبها . وشدد على هناك بعض التحفظات خاصة في البرلمان الكويتي تجاه هذة الاتفاقية الامنية ويجب حلها والانتهاء منها قبل التصديق عليها وهو أقل حق على من يدفع بالاتفاقية ان تكون واقعا أن يستجيب لهذة المطالب الشعبية. وطالب النائب ماجد موسى اعضاء لجنة الشئون الخارجية البرلمانية بعدم الاستعجال في رفع تقريرها بشأن الاتفاقية الامنية مؤكدا رفضه لاقرار اتفاقية امنية يكتنف بعض بنودها الغموض وشبهة مخالفتها لمواد الدستور والمساس بالحريات.

وقال موسى في تصريح صحافي ان مجلس الامة سيتصدى لاي امر فيه مخالف لمواد الدستور وسيادة الدولة مشيرا الى ان الرأي الدستوري والقانوني هو الفصل في مسالة رفض الاتفاقية او قبولها.

واضاف موسى ان دولة الكويت غير ملزمة باتفاقية تتعارض مع قوانينها المحلية خاصة ان هناك اتفاقيات ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي تنظم الكثير من القضايا فلا حاجة لتمرير المجلس لاتفاقية تشوبها شبهة عدم الدستورية. من جهته، قال النائب راكان النصف إن الكويت دولة ذات سيادة ومواطنوها آمنون في ظل دستور وقوانين البلاد ولن تحميهم اتفاقية خارجية، مضيفا: نشعر بالخوف من أن يكون أساس التعاون بين دول الخليج أمني بدلا من قيامه على تنمية المواطن وحفظ حقوقه وتنمية مجتمعه وهو ما نحتاجه.

النصف: الكويت دولة ذات سيادة ومواطنوها آمنون في ظل دستور وقوانين البلاد ولن تحميهم اتفاقية خارجية

أقرت خلال اجتماعها إنشاء جهاز المراقبين الماليين بإجماع حضورها

«التشريعية» البرلمانية وافقت على إنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

- الكندري: اللجنة أقرت حقوق الطفل والمريض وأحالتهما إلى لجنتي الاختصاص
- تأجيل مناقشة المسؤولية الطبية ورفض مقترح إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية (تصوير: صالح محمد)

- تشكيل لجنة فرعية منبثقة عنها لتقصي الحقائق بشأن كل ما يتعلق بصفقات طائرات «الكويتية»

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمس على اقتراح بقانون بإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإجماع حضورها واحالته الى لجنة المرافق العامة. وقال مقرر اللجنة النائب الدكتور عبدالكريم الكندري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت ايضا على مقترح بإنشاء جهاز المراقبين الماليين بإجماع حضورها بعد مناقشته والتصويت عليه واحالته الى اللجنة المختصة.

واضاف الكندري اللجنة ناقشت مقترحا بقانون بشان حقوق الطفل وانتهت اللجنة الى الموافقة عليه مع التوصية بأخذ الملاحظات واحالته الى لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد باعتبارها اللجنة المختصة. وذكر ان اللجنة وافقت بالاجماع ايضا على مقترح بقانون بشان حقوق المريض مع مجموعة بسيطة من الملاحظات وأحالته الى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل كونها اللجنة المختصة. واوضح الكندري ان اللجنة ناقشت الاقتراح بقانون بشأن المسؤولية الطبية وارتات تأجيل مناقشة هذا الاقتراح «من اجل اعادة صياغته في بعض البنود ومراجعته بشكل قانوني في المصطلحات الطبية لضمان الموافقة على اقتراح جيد قبل احالته الى اللجنة المختصة». وذكر ان اللجنة ناقشت جملة من الاقتراحات بشأن انشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات مبينا ان اللجنة رفضت هذه الاقتراحات بالاجماع لتحقق الاهداف الموجودة فيها في مرسوم قانون «رقم 250 لسنة 2005» بشأن انشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات «وهو مرسوم قائم وموجود». واشار الى ان اللجنة ناقشت جملة من الاقتراحات على قانون الخدمة المدنية «رقم 15 لسنة 1979» وما يتعلق منها بحقوق العاطلين عن العمل «والتجديد للقياديين لفترة واحدة وضوابط عدم التجديد وارجات البت فيها لحين سماع رأي الجهات المختصة».

«الظواهر السلبية» تتوعد الخارجين على قيم المجتمع

العازمي: واجبنا تقويم الاختلالات الأمنية والأخلاقية المضرة بالوحدة الوطنية

- ما يحدث يوميا من استعمال للأسلحة ومداهمة لأوكار دعارة ومخدرات وحفلات بويات يحتاج إلى وقفة جادة للإصلاح
- لن نكبت الحريات العامة أو نصادر ما أقره الدستور للمواطنين والمقيمين وإنما سنقدم حلولاً لسلبيات طرأت على المجتمع

حمدان العازمي

أكد رئيس لجنة الظواهر السلبية النائب حمدان العازمي أن الظواهر السلبية التي ظهرت مؤخرا في الكويت تستحق ان يقف الجميع لها بالمرصاد حتى لا تتفشى في المجتمع، مشيرا إلى أن ما يسمعه الجميع يوميا من خروج على القوانين واستعمال للأسلحة ومداهمة أوكار للدعارة والمخدرات وأخيرا حفلات جماعية لبويات ومتشبهين بالنساء هي أمور يرفضها كل عاقل في المجتمع.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي أمس، ان لجنة الظواهر السلبية التي شكلها المجلس هدفها الوقوف أمام كل القضايا لدراسة وتقويم الاختلالات الأمنية والأخلاقية المضرة بالسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية واقتراح الحلول اللازمة بشأنها، لافتا إلى ان المجتمع الكويتي مجتمع محافظ واللجنة شكلت في حدود الدستور في محاولة للقضاء على الظواهر السلبية الخارجة عن عادات وتقاليد المجتمع، مضيفا: لا أعتقد ان احدا من الشعب يخالف هويته الاسلامية والقضايا التي ستبحثها اللجنة وتعمل على مواجهتها ستكون محل اتفاق من قبل المجتمع ككل ويرفض الجميع انتشارها.

وأكد أن تنامي حالات العنف واستخدام الأسلحة البيضاء في المجمعات التجارية، التي راح ضحيتها شباب في عمر الزهور وقضايا مجتمعية أخرى، كقضية انتشار المقاهي المختلطة وقضية تزايد حالات تهريب المخدرات وترويجها في أوساط الشباب يستوجب الوقوف بحزم ضد هذه الأمور، وهذا الأمر مناط بمجلس الأمة الذي وجد في الأساس لطرح هموم وقضايا الشعب الكويتي.

وعن معارضة بعض النواب والسياسين للجنة قال العازمي: لماذا كلما ظهرت لجنة او جهة تلقي الضوء على سلبيات المجتمع وتطرح الحلول والعلاج المناسب نفاجا بمن يصرخ ويزعم انها تتدخل في الشؤون الخاصة للاشخاص، او انها ستؤدي الى تقليص الحريات الخاصة والعامة؟ مضيفا: ليس الامر كذلك فلجنة الظواهر السلبية ستعمل على دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المواطنين الكويتيين وتقترح الحلول لعلاجها وتقدم هذه الحلول الى السلطة التنفيذية للاخذ والاسترشاد بها، مستغربا مبالغة البعض في تصوير عمل اللجنة التي كانت موجودة في مجالس سابقة ومعروفة الاختصاص، وقال أن اللجنة لن تدخل بيوت الناس او تلاحقهم كما يصورها البعض وعملها ليس تغيير المخالفات بنفسها، وإنما دراسة هذه المخالفات والقاء الضوء عليها، مثل قضايا الفساد والمخدرات والشذوذ، وبالتالي فان اللجنة لن تتدخل في حريات الناس أو تتجسس على المواطنين.

وذكر انه بعد دراسة هذه الأمور وتقديم الحلول المناسبة يأتي دور الحكومة في محاربة هذه الظواهر وفق آليات تقدمها اللجنة او تقترحها الحكومة، ويستمر دور اللجنة في مراقبة ما تقوم به الحكومة من إجراءات لتنفيذ الحلول التي يتم الاتفاق عليها بين السلطتين.

الجلال يطالب بتوفير الماء الصليبي بمنطقة المنقف

طلال الجلال

طالب النائب طلال الجلال بتوفير «الماء الصليبي» في منطقة المنقف، حتى يتسنى لأهالي المنطقة استخدامه في ري المزروعات والأشجار، بدلا من الوضع الحالي الذي يتسبب في إهدار كميات كبيرة من الماء المخصص للشرب. وقال الجلال في تصريح صحافي ان أهالي المنطقة مستاءون من استمرار الوضع الحالي في استخدام المياه الصالحة للشرب في غير محلها، مشددا على حاجة أهالي المنطقة لتوفير «الماء الصليبي» بأسرع وقت ممكن. وبين الجلال ان استخدام مياه الشرب في ري المزروعات والأشجار تكلف الدولة العديد من الأموال وان توفير الماء الصليبي سيساهم بالتأكيد في وقف هذا الهدر.

من جهة أخرى طالب الجلال وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء والماء المهندس عبدالعزيز الابراهيم بإصلاح شوارع منطقة الأحمدي وعمل الصيانة اللازمة لها، في ظل ما تشهده أغلبية شوارعها، خاصة المؤدية إلى منطقة الصناعية والمحيطة بها. ودعا الجلال الوزير الابراهيم إلى إجراء حصر شامل لشوارع منطقة الأحمدي لتبيان الشوارع التي بها تكسيرات وبحاجة إلى إعادة رصف، وإصلاحها على الفور.

الكندري يسأل المليفي عن قبول مبتعثين غير مستوفين للشروط

وجه النائب عبد الكريم الكندري سؤالا الي وزير التربية وزير التعليم العالي التعليم احمد المليفي حول البعثات :

وقال في سؤاله : متي كان يفترض قفل باب التقدم للبعثات؟

ما هي الأسباب التي دعت إدارة البعثات لتمديد فترة التقدم أكثر من مرة؟

كم يبلغ عدد المتقدمين المستوفين للشروط حتي الان سواء لاستكمال دراسة الماجستير او الدكتوراه او كلاهما وما هي تخصصاتهم؟

كم عدد المتقدمين الحاصلين علي قبول مسبق غير مشروط لاستكمال دراستهم؟

هل هناك طلبات غير مستوفية للشروط تم قبولها اذا كانت الاجابة بنعم فما هو السبب وكم عددها؟

لمن تم قبول طلباتهم حتي الان ..الرجاء التزويد باسماء الجامعات التي منحتهم شهادات البكالوريوس واسماء الجامعات التي منحتهم القبول لاستكمال دراسة الماجستير او الدكتوراه.

كم عدد المقاعد المطروحة للتقديم برجاء التزويد بتفصيل اعداد المقاعد وفقا للتخصصات والكليات والقسم العلمي؟.